

## مجلة

### « البحث العلمي »

مأمون الصاغرجي

تلقت مؤخراً خزانة المجمع العديدين ٣٩ و ٤٠ من مجلة « البحث العلمي » التي يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي في الرباط للسنة الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين المؤرخين في ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م و ١٤١١هـ/١٩٩١م ، وهي تصدر ثلاث مرات في العام .

تعرض المجلة على صفحاتها موضوعات متنوعة مختلفة الاتجاهات ، من دراسات تاريخية ولغوية واجتماعية وأدبية ودينية ، إلى جانب التعريف بالكتب والمطبوعات الجديدة وعرضها على القراء .

فمن المقالات التي تضمنها العدد ٣٩ : « ابن هشام وصنيعه في السيرة النبوية » للدكتور عبد السلام الشكريوي (ص ٤٥ - ٨٢) . مهد الكاتب لبحثه بإعطاء فكرة عن بدء التأليف في السير والمغازي ، والعلاقة القائمة بينهما ، ومدلولهما عند الأخباريين ، والفرق بين معنيهما ، وذكر من ألف فيهما من المؤرخين والعلماء . ثم وقف عند أبرزهم في هذا المضمار عبد الملك بن هشام المتوفى سنة ٢١٣هـ ، فتحدث عن نسبه ونشأته ، ومن ترجم له من المؤلفين أو أغفل ذكره ، وأقوالهم فيه ، وإبرازهم مكانته العلمية . واستشهد الكاتب بنصوص من السيرة ، مدللاً على مساهمته في تهذيب سيرة ابن إسحاق وشرحها وتعليقه على الأشعار التي استنكرتها

العلماء ، مبيناً وضعها وأسباب حذفه لها ، مما جعلها تعرف عند الناس بـ « سيرة ابن هشام » .

ويبين الكاتب في بحثه أن ابن هشام على الرغم من ذلك فإنه قد ذكر كثيراً من القصائد التي أنكرها هو نفسه ، ولكن صنيعه هذا يدل على أن همه كان مركزاً على أمر الاستدلال بالشعر على أطوار الصراع ونتائجه ، لا على صحة نسبته إلى قائله .

ثم يتحدث الكاتب عن مؤلفات ابن هشام مذكراً بأهميتها وروايتها وطبعاتها ، وأسهب في ذكر السيرة وشراحها ورواتها وعناية العلماء بها ومكانتها التاريخية والأدبية .

ومن مقالات هذا العدد « المقامة الكَنُسُوسِيَّة » لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الجعفري الكنسوسي ، نسبة إلى « إِذَا كُنُسُوسٌ » من سوس الأقصى ، المتوفى سنة ١٢٩٤ هـ حققها الأستاذ أحمد متفكر (ص ١٦٥ - ٢٠٠) .

يطلع القارئ في هذه المقامة على ثقافة الكنسوسي اللغوية ، وعلى لون الاهتمامات الأدبية في عصره ، وهو نوع من الأدب يحاكي فيه المؤلف أسلوب بديع الزمان الهمذاني في مقاماته ، إذ يُظهر مقدرته على حشد الألفاظ اللغوية الغريبة ، مسجوعةً بعبارات أدبية .

قدم المحقق لهذه المقامة معرّفاً المؤلف وقبيلته « تنمرت » ، ذاكراً تحصيله العلمي في مدينة فاس ، معدّداً شيوخه الذين تلقى عنهم العلوم المختلفة ، فظهر نبوغه المبكر وهو في ريعان شبابه في نظم الشعر الذي فاق أقرانه فيه ، وشهد له بذلك العلماء والأدباء ، وخلف آثاراً جلييلة تدلّ على عمق ثقافته اللغوية ، نذكر منها : « تحقيق القاموس المحيط » في ثلاثة

مجلدات ، و« تصحيح الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم » ،  
وديوانه ، وكتباً أخرى ذكرها الكاتب .

وأشار المحقق إلى أن هذه المقامة قد طبعت في مجلة اللقاء المغربية  
( العدد ١٢ عام ١٩٦٩ ) غير أن ناشرها لم يفصح عن اسمه ولا عن  
المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق ، فوقع فيها أخطاء تاريخية وتصحيقات  
كثيرة ، وهذا ما دفع الأستاذ متفكر إلى تحقيقها من جديد على  
مخطوطتين : إحداهما في الخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع تحت رقم  
١٢٧٠ ؛ والأخرى يملكها حفيد المؤلف الأستاذ أحمد الكنسوسي .

وإن القارئ المتأني لهذه المقامة يرى أن المحقق قد تبع أحياناً الخطأ  
الموجود في النسخة المطبوعة التي رمز إليها ب(ج) المشار إليها آنفاً ، مضرِباً عن  
صواب النسختين اللتين اعتمدهما ورمز إليهما ب(ا) و(ب) ، مثال ذلك قول  
المؤلف في مطلع المقامة : « إذ لا يصبح عنان همتي إلا في يد الأفراح ،  
ولا يطفئ<sup>(٨)</sup> رائد مقلتي الأشعاع خد وراح » وعلق في الحاشية (٨)  
بقوله : في (ا) و(ب) يطبي . فقوله : ( يطبي ) ، هو الصواب ، وينبغي  
فصل ( إلا ) عن ( شعاع ) ليصبح معنى العبارة هكذا : لا يدعوني  
ولا يستميل عيني إلا النور المنبعث من الخد والخمر .

وثمة تصحيقات ربما كانت من أخطاء الطباعة منها قوله :  
« وأرشفقت في أقدال<sup>(٥٦)</sup> الجبال سهامها » إذ شرحها في الحاشية بقوله :  
« أقدال : رؤوس الجبال » . وعلى هذا الشرح يكون صواب العبارة هكذا :  
« ورشقت في قلال الجبال سهامها » والقلال جمع قلة ، وهي أعلى الجبل ،  
وتجمع على وزن ( صرد وجبال ) كما في القاموس .

ومن المقالات التي تضمنها العدد ( ٤٠ سنة ١٩٩١ م ) : « أقدم

نقش عربي في مالديف يتحدث عن المغرب « للدكتور عبد الهادي التازي (ص ٧ - ٤٤) . يستهل الكاتب مقاله بالتعريف بموقع جزر مالديف ، فيذكر أنها تقع على بعد نحو من ٦٥٠ ك . م جنوبي غربي سيلان ( سيري لانكا ) وأنها جزر كثيفة بلغت عدتها ١١٩٠ جزيرة بطول ٧٥٣ ك . م ، وعرض ١١٨ ك . م وأن ابن بطوطة الرحالة هو أول من يحدّثنا عن وجود المسلمين في هذه الجزر ، ويعود له الفضل في إثبات تأريخ دخول الإسلام إليها عن طريق حاكمها الذي أسلم على يدي أبي البركات يوسف البربري المغربي سنة ٥٤٨ هـ .

ويسرد الكاتب ما ذكره ابن بطوطة في رحلته ، من أنه حينما دخل مالديف سنة ٧٤٤ هـ حدثه الثقات أنه قدم إليهم أبو البركات البربري سنة ٥٤٨ هـ فنزل بدار عجوز ، دخل عليها يوماً وقد جمعت أهلها وهنّ يبكين ، فتبين له من المترجم الذي أحضره أن أهل هذه الجزر يقدّمون عند مطلع كل شهر ضحية من بناتهم الأبنكار ، تقع عليها القرعة إلى عفريت يبدو أنه قرصان خبيث يأتي من جهة البحر ليلاً على مركب مُضاء إلى معبدٍ لهم يضعون الضحية فيه ، فيفتضّنها ثم يقتلها ، وهم مستسلمون لهذا الأمر ، خائفون من بطشه بهم . عند ذلك طلب إليهم أبو البركات أن يوضع هو في المعبد عوضاً عن ابنة العجوز - وكان إماماً تقيّاً يحفظ القرآن ، متفقهاً على مذهب الإمام مالك - فجلس في المعبد يصلي ويتلو القرآن ، حتى إذا أتى القرصان وسمع قراءته ولى هارباً ، ففرحت أم البنات بنجاتها ، وشاركها أهل الجزيرة في ذلك ؛ ووصل الأمر إلى سلطان البلاد فسُرّ بالخبر ، وطلب إلى أبي البركات الإقامة شهراً آخر ليحمي بنات الجزيرة ويقضي على الكابوس المخيف وهذه العادة الرديئة . ويستجيب أبو البركات لذلك ويعتق الحاكم وأهل الجزر الإسلام بفضله ، ويبنى هذا الحاكم

مسجداً ، ويتسمى باسم « محمد بن عبد الله » .

ويذكر ابن بطوطة في رحلته أنه وقف على لوحة من خشب سُمِّرَتْ على ناصية مقصورة الجامع الذي بناه السلطان ، وقد نقش عليها ما مضمونه : « إن السلطان أسلم على يد أبي البركات البربري ، ووصل إلى هذا البلد .. وأسلم السلطان على يده في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وأربعين وخمسة » . ويقول كاتب المقال : إن هذه اللوحة توجد اليوم - لحسن الحظ - محفوظة في المتحف الوطني للجمهورية الملهديية في العاصمة ( مالي MALE ) .

ثم يتناول الكاتب الشخصيات المذكورة في هذا النقش الخشبي الذي رآه ، ويترجم لها بما توفر له من مصادر تاريخية ، وينحي باللائمة على المصادر والنقوش الأخرى التي نقلت عنه فحرفت النص ، فينتقدها ويخطئها ، إذ جعلت مكان ( البربري ) التبريزي ، بزيادة حرف على الاسم ، ومكان ( أبي البركات ) أبي الرّكاب . وهذا يخالف ما جاء في نص ابن بطوطة والنقش الخشبي المحفوظ المشار إليه ، ويُضيق الحقيقة .

ويختم الكاتب مقاله بأن الهدف منها إلقاء الضوء على هذه اللوحة المنقوشة التي تحمل معها حقائق تاريخية تدل على عظمة الإسلام ورسالته التي كسرت الحدود والسدود منذ أقدم العهود .

ومن مقالات هذا العدد أيضاً « الغناء في المنظور الإسلامي » للدكتور بنيونس الزاكي (ص ١٥٣ - ٢٢٢) . مهد الكاتب لبحثه بإجمال قول المجيزين والمانعين للغناء في الإسلام ، فمثّل للفريق الأول بنفر من الفقهاء من مثل ابن حزم والغزالي وعبد الغني النابلسي من القدماء ، وكل من الدكتور أحمد الشرياصي والدكتور يوسف القرضاوي من المُحدّثين . كما

مثل للفريق الثاني بابن الجوزي وابن قِيم الجوزية من القدماء ، والشيخين أبي بكر الجزائري ومحمد الحامد من المُحدّثين .

ثم تناول الكاتب بالتفصيل الحديث عن مجيزي الغناء ، فبدأ بتبيان منهج ابن حزم في الاستدلال على إباحة الغناء في كتابه « رسالة في الغناء المهلي أمباح هو أم محظور » التي ألفها استجابة لرغبة أحد أصدقائه كما هو ظاهر في خطبتها . وقد درج ابن حزم في الانتصار لمذهبه على طريقة المُحدّثين بالنظر في الأحاديث النبوية جرحاً وتعديلاً . ويسوق الكاتب الأحاديث الاثني عشر التي وردت في منع الغناء ، ثم يعقب بأقوال ابن حزم على كل واحد منها بالتوهين والطعن سنداً وامتناً . كما ساق أيضاً الأحاديث التي أفادت إباحة الغناء وهي ستة أحاديث . ويذكر الكاتب بعد ذلك مأخذ العلماء على ابن حزم في توهين حديث البخاري بأنه منقطع ، منهم ابن الصلاح في « المقدمة » وابن القيم في كتابه روضة المحبين ، بأنه لا يُلتفت إلى رأي ابن حزم ، وأن حديث البخاري موصول معروف عند المُحدّثين بالاتصال .

ومن الفريق الأول أيضاً الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين ، إذ عقد فصلاً فيه عن آداب السماع والوجد ، فنقل الكاتب رأيه في أن الأمر منوط بمعرفة النص الشرعي أو القياس على النص . ويسوق الكاتب النصوص التي استدلل بها الغزالي سواء في القرآن أو السنة ، وهي فيما يبدو لم يكن قد استشهد بمعظمها من سبقوه ممن أباحوا الغناء ، ففسرها تفسيراً يغلب عليه العقل والمنطق . وقد قيد هذه الإباحة التي ذهب إليها بقيود خمسة سماها العوارض ، إن وجدت فالسماع فيها حرام . وكما لم يسلم لابن حزم احتجاجه لم يسلم للغزالي احتجاجه أيضاً ، إذ عقب عليه ابن الجوزي في كتابه « تلبيس إبليس » .

وينتقل الكاتب إلى المتأخرين من أباح الغناء ، فيذكر منهم الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣ هـ في كتابه « إيضاح الدلالات في سماع الآلات » ، ويوضح منهجه في الكتاب ، ويسوق أدلته وردّه على ابن حجر الهيثمي في رسالته « كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع » ، ويذكر الكاتب من المُحدّثين ممن أباحوا الغناء ثلاثة ، وهم الشيخ شلتوت والدكتوران أحمد الشرباصي ويوسف القرضاوي ؛ فالأول في كتابه « الفتاوي » تحت عنوان الشريعة تنظم الغريزة . والثاني في كتابه « يسألونك في الدين والحياة » في سؤال عن ألوان الغناء . والثالث في كتابه « الحلال والحرام » ويسوق رأي كل منهم ، مجرداً من النصوص ، بيد أنهم فيما بدا لي قد عوّلوا على رأي الغزالي وتعليقاته المنطقية .

ثم يأتي الكاتب على ذكر الفريق الثاني ما نعي الغناء ، فيبدأ بابن الجوزي الذي أفرد للسماع بحثاً مستفيضاً في كتابه « تلبيس إبليس » فيبين منهجه في الاحتجاج لمذهبه في منع الغناء ، وأنه تناول المسألة تناولاً مجرداً عن أي حكم مسبق ، فذكر ما كان عليه أهل مكة والمدينة من حدائهم الإبل وتناشدهم الأشعار في الأفراح والحج والحرب ، ثم يسوق أدلته القرآنية والحديثية ، ثم ردوده على مجيزي الغناء ممن تقدموه . وبالأسلوب نفسه يسوق الكاتب رأي ابن قيم الجوزية في كتابه « إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان » . وكذا يسوق أدلة ابن حجر الهيثمي في كتابه « كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع » .

أما رأي المُحدّثين ممن منعوا الغناء فيذكر الكاتب منهم أبا بكر الجزائري ، ويضرب عن ذكر رأي محمد الحامد الذي أشار إليه في صدر بحثه لأمر نجهله ؛ وأبو بكر الجزائري أفرد رسالة خاصة سماها « الإعلام بأن العزف والغناء حرام » تصدى فيها لما كان ينشره كاتبان مجهولان في جريدتي

عكاظ والرائد من أن الغناء مباح شرعاً ولم يرد نص بتحريمه .  
ويحتم الكاتب بحثه بتقريب وجهة النظر بين الفريقين ، ويبدو له أن  
الخلاف يسير بينهما لأن القيود التي وضعها المجيزون هي نفسها المحاذير التي  
نبه على خطورتها المانعون ، فعلى هذا يقول : « إذا كان مذهب القائلين  
بالجواز أرخص وأقوم فإن منحي المانعين أحوط وأسلم » .